

"الإحصاء": ٣٩,٩% معدل التشغيل بمصر خلال ٢٠٢٢..



وصدارة العمل الدائم للإناث

السبت ٧ أكتوبر ٢٠٢٣

كشفت بيانات **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ومن واقع بحث القوى العاملة لعام ٢٠٢٢ بشأن أوضاع وظروف العمل والعمال بمصر، أن معدل التشغيل بلغ ٣٩.٦ بالمائة وهو ما يمثل (عدد المشتغلين منسوباً إلى عدد السكان ١٥ سنة فأكثر) وسجلت معدلات التشغيل للذكور، ٦٥.٧ بالمائة مقابل ١٢.٢ بالمائة للإناث.

جاء ذلك في بيان صحفي أصدره **الجهاز** اليوم السبت، بمناسبة اليوم العالمي للعمل اللائق الذي يحتفل به في السابع من أكتوبر من كل عام ويوافق إصدار قرار الكونفيدرالية النقابية العالمية عام ٢٠٠٨ لتعزيز فكرة العمل اللائق للحصول على الحقوق الأساسية للعاملين وخاصة حقهم في العمل اللائق والكرامة؛ وفقاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

وأوضح **الجهاز**، أن مفهوم العمل اللائق هو تعزيز الفرص للجميع للحصول على فرص عمل منتجة في ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة، وطبقاً لمنظمة العمل الدولية، يتضمن العمل اللائق فرص عمل مناسبة، ضمان أجور عادلة، ضمان اجتماعي للأسر، إتاحة إمكانات أفضل لتطوير الفرد وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وإتاحة مساحة من الحرية للأفراد للتعبير عما يشغلهم، والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وتحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء.

وأفاد بأن فكرة العمل اللائق تتضمن عدداً من العناصر أهمها ديمومة العمل (العمل الدائم) حيث إن ٦٧.٥ بالمائة من العاملين بأجر يعملون في عمل دائم من إجمالي العاملين بأجر، وترتفع هذه النسبة إلى ٨٨.٦ بالمائة بين الإناث، مقابل ٦٤.٠ بالمائة للذكور.

وأظهر **البيان** أن نسبة العاملين في عمل دائم بالقطاع الحكومي تعد من أعلى النسب حيث بلغت ٩٨.٢ بالمائة، يليها العاملين في القطاع العام والأعمال العام بنسبة ٩١.٣ بالمائة، وسجلت أقل نسبة للعاملين بعمل دائم في القطاع الخاص (خارج المنشآت) بنسبة ٣٠.٧ بالمائة.

وقال بيان الجهاز، أنه مما لا شك فيه أن الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين لها أثر كبير في إحساس العمال بالاستقرار والأمان وتشير نتائج البحث إلى ٤٣.٤ بالمائة من العاملين بأجر مشتركين في التأمينات الاجتماعية.

وأضاف **البيان**، أن نسبة العاملين المشتركين في التأمينات الاجتماعية في القطاع الحكومي بلغت ٩٧.٠ بالمائة من جملة العاملين بأجر في القطاع الحكومي، ثم العاملين بالقطاع العام والأعمال العام بنسبة ٨٩.٦ بالمائة، ثم العاملين بالقطاع الخاص (داخل المنشآت) بنسبة ٣٦.٤ بالمائة، بينما كان العاملين بالقطاع الخاص (خارج المنشآت) هم الأقل نسبة حيث بلغت ١١.١ بالمائة من جملة المشتركين في هذا القطاع، فيما سجلت نسبة العاملين بأجر المشتركين في التأمين الصحي ٣٧.٧ بالمائة.

وأظهر **البيان** أن نسبة العاملين المشتركين في التأمين الصحي في القطاع الحكومي وصلت إلى ٩٦.٧ بالمائة من جملة العاملين بأجر، يليها العاملين بالقطاع العام والأعمال العام بنسبة ٨٨.٦ بالمائة، وتبلغ نسبة العاملين في القطاع الخاص (داخل المنشآت) ٢٨.٦ بالمائة بين العاملين، بينما سجل القطاع الخاص (خارج المنشآت) أقل نسبة للعاملين المشتركين في التأمين الصحي حيث بلغت النسبة ٣.٤ بالمائة من جملة العاملين بأجر في هذا القطاع.

ونوه **البيان الصحفي للجهاز**، أنه فيما يتعلق بساعات العمل التي تعد من العناصر الأساسية للعمل اللائق فإن متوسط عدد ساعات العمل في الأسبوع بلغ ٤٥.٨ ساعة، فيما بلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية بين الذكور ٤٦.٣ ساعة مقارنة بـ ٤٢.٨ ساعة للإناث.

وأفاد **البيان** أن أعلى متوسط عدد لساعات العمل الأسبوعية بين العاملين في خدمات الغذاء والإقامة ٥١.٢ ساعة، ثم يليها الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم ٥٠.٤ ساعة وأقل متوسط لساعات العمل الأسبوعية بين العاملين في نشاط التعليم ٤٠.٥ ساعة؛ فإن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية يصل إلى أعلى مستوياته بين العاملين في القطاع الخاص (داخل المنشآت) ٤٩.٤ ساعة ثم يليه القطاع العام والأعمال العام ٤٥.١ ساعة، بينما ينخفض هذا المتوسط إلى ٤٣.٠ ساعة بالقطاع الحكومي.

وذكر **البيان** أن معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) لعام ٢٠٢٢، فقد بلغت نسبة ٤٢.٧ بالمائة من إجمالي السكان على مستوى الجمهورية عام ٢٠٢٢.

وأشار البيان إلى ارتفاع معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادية بين الذكور إلى أكثر من أربعة أضعاف مثيلاتها بين الإناث فبلغت ٦٩.١ بالمائة للذكور مقابل ١٤.٩ بالمائة للإناث عام ٢٠٢٢، وتشير البيانات إلى أن هذا التفاوت هو النمط السائد في سوق العمل المصري.